



إجراء صحي ذو تكلفة اجتماعية

## السودان يخفض قيمة العملة لتسهيل الإعفاء من الدين

### خطوة لتسريع برنامج المانحين لدعم الأسر الفقيرة

واندلعت احتجاجات عنيفة على غير المعتاد هذا الشهر في عدة مناطق بالبلاد واتهمت السلطات فلول النظام السابق بالمسؤولية عنها.

وتاجل بسبب فجوة سعر الصرف برنامج لدعم الأسر ممول من المانحين، بهدف إلى تخفيف وقع تخفيضات الدعم، لكن زين العابدين قال إن الأموال التي ستُنفق على أساس سعر الصرف الجديد ستُصرف لوزارة المالية بداية من الآن. وقال بعض الاقتصاديين إنهم يتوقعون أن يكون تأثير خفض قيمة العملة محدوداً على التضخم لأن معظم المعاملات تجري بالفعل بسعر السوق السودا.



محمد الفاتح زين العابدين

خفض الجنيه ليس تعويماً ولكنه يمثل سياسة المرن المدار

وخلال الأشهر الماضية شطبت الولايات المتحدة السودان من لائحة الدول المتهمة برعاية الإرهاب. وأملت الحكومة أن تساعدها هذه الخطوة على استقطاب استثمارات أجنبية ومعالجة ديونها الخارجية.

ولفت محافظ البنك المركزي إلى أن السودان سيعدّ نظاماً مصرفياً مزدوجاً من خلال استمرار النظام الإسلامي الذي تعمل به البنوك وشركات التأمين منذ عام 1984 مع إعطاء البنوك الحرية في أن تعمل بنظام غير إسلامي. وقال زين العابدين إن النظام المصرفي المزدوج سيقف الباب أمام البنوك الأجنبية لتعمل في السودان.

في عام 1983 أعلن الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري تطبيع قوروني الشريعة الإسلامية التي استمرت في ظل عمر البشير. ووفق النظام الإسلامي لا تقدم البنوك أرباحاً للمودعين.

ويأتي التحول في سياسة البنك المركزي وسط مخاوف من اقتراب مستوى ما يملكه السودان من العملات الأجنبية من النضوب، من دون أن تكشف الحكومة عما لديها.

وقال خبير الاقتصاد السوداني محمد الناير إن "النقص الأخير في الخبز والوقود يشير إلى احتمال نقص شديد في الاحتياطيات الأجنبية".

وأضاف أنه "إذا كان للبنك المركزي أن ينجح في سحب المعاملات من السوق السودا، فيجب أن تبلغ الاحتياطيات حوالي 5 مليارات دولار".

وسقط نظام البشير قبل نحو عامين بعد أشهر من الاحتجاجات ضد حكمه الاستبدادي فجرتها ضائقة مالية أدت إلى زيادة أسعار الخبز بثلاثة أضعاف. وفي الشهر الماضي، وافقت الحكومة على ميزانية هذا العام وهي تهدف إلى خفض التضخم إلى 95 في المئة بنهاية العام الحالي.

بدأ السودان خفض قيمة العملة المحلية لتلبية شروط المانحين بهدف تسهيل الحصول على إعفاء من الدين وتنفيذ شروط برنامج دعم الأسر الذي يشترط توحيد سعر الصرف، في ظل تعثر الإصلاحات وضغوط نقص الوقود والخبز.

والخروج - خفض بنك السودان المركزي قيمة العملة المحلية بشكل حاد معلناً عن نظام جديد "التوحيد" سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء في مسعى لتجاوز أزمة اقتصادية مُعقدة والحصول على إعفاء دولي من الدين. والإجراء إصلاحي بالأساس يطلبه المانحون الأجانب وصندوق النقد الدولي، لكنه تاجل لتسوية في ظل نقص السلع الأساسية وتضخم متسارع مما عقد انتقالاً سياسياً هشاً.

وقالت عدة مصادر مصرفية من القطاع الخاص إن البنك المركزي حدد سعر الصرف الاسترشادي عند 375 جنيهاً سودانياً للدولار، من سعر الصرف الرسمي السابق البالغ 55 جنيهاً. وكان الدولار متداولاً في الأونة الأخيرة بين 350 و400 جنيهاً سودانياً في السوق السوداء.

وأعلن بيان أرسل إلى البنوك إن البنك المركزي سيجدد سعراً استرشادياً يومياً "باتجاه نظام سعر الصرف المرن والمدار"، والبنوك ومكاتب الصرافة ملزمة بالتداول في نطاق يزيد خمسة في المئة أو ينقصها عن ذلك السعر. وحدد البيان هامش الربح بين سعري البيع والشراء بما لا يزيد على 0.5 في المئة.

وأكد محافظ البنك المركزي محمد الفاتح زين العابدين للصحافيين أن "السلطات لن تتحكم في سعر الصرف، لكن وزير المالية جبريل إبراهيم قال إن أموالاً من الخارج، لم يحدد مصدرها، في طريقها إلى السودان وإن بمقدور البنك المركزي التدخل إذا اقتضت الضرورة".

واعتبر زين العابدين "القرار ليس تعويماً ولكن يمثل سياسة المرن المدار". ولفتح البنك المركزي إلى أنه قرر أيضاً "تحويل الموارد من السوق الموازي إلى السوق الرسمي واستقطاب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية"، مؤكداً أنه يريد "الحد من تهريب السلع والعملات وسد الفجوات لمنع استعادة المضارمين من وجود فجوة ما بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي".

واعتمدت الحكومة برنامجاً لتقديم دعم شهري إلى 80 في المئة من سكان البلاد البالغ عددهم حوالي 42 مليون نسمة للتكيف مع إصلاحاتها الاقتصادية. ويتم تمويل هذا البرنامج عبر عدد من المانحين منهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية.

وأشار البنك المركزي في بيانه إلى أنه فرض قيوداً على حركة العملات الأجنبية عبر السماح للمسافرين إلى خارج البلاد بحمل مبلغ ألف دولار فقط. ويأمل البنك المركزي بذلك "تحفيز المنتجين والمصدرين والقطاع الخاص..

## الأردن يطلق أول حاضنة أعمال متخصصة بالأمن السيبراني

### زيادة قدرة الشركات على صد الهجمات وإيجاد الحلول

بما في ذلك مجالات الصحة والتصنيع والموارد والخدمات المالية والخدمات المهنية وتجارة التجزئة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام والبنية التحتية والنقل وغيرها من القطاعات الحيوية.

وتتمثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي فرصة للكثير من القطاعات الحيوية، حيث سستيح لأردن تحقيق عوائد إضافية في حال تمكن من استخداماتها على النحو الأمثل. ويرجع محللون أن تستفيد عمان في السنوات المقبلة من هذه التكنولوجيا المتطورة لتغيير سوق العمل وأن يعزز الذكاء الاصطناعي كفاءة المشاريع. ويتوقع أن يساعد الاستثمار في الذكاء الاصطناعي في توفير جزء من النفقات المتعلقة بتكاليف النقل وخفض كلفة إنجاز المشاريع، وتحقيق ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي.

وتراهن الحكومة الأردنية على قطاع التكنولوجيا، الذي تقدر نسبة نموه السنوية بنحو 25 في المئة، وهو يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد، ما يدعم الاتجاه بتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد رقمي، ويجعل من البلاد مركزاً رئيسياً للتكنولوجيا مستقبلاً.

والعام الماضي قدم الاتحاد الأوروبي منحة بقيمة 20 مليون يورو لدعم برنامج يدعم الابتكار في الأردن، وقال بيان لوزارة التخطيط الأردنية إن المنحة تأتي لتعزيز المبادرات الجديدة التي يمكن أن تطلق العنان لإمكانات ريادة الأعمال والابتكار وتعزز من خلق فرص العمل والنمو في الأردن.

وأكد بيان الاتحاد الأوروبي أن التطوير الاقتصادي الرقمي يعد أولوية مشتركة لكل من الاتحاد الأوروبي والأردن، حيث أظهرت أزمة فيروس كورونا الجديد أهمية الاتصال الرقمي والتقنيات بالنسبة إلى الاقتصاد والمجتمع المحلي.

أطلق الأردن حاضنة أعمال متخصصة بالأمن السيبراني في خطوة لتقوية أداء الشركات على صد الهجمات السيبرانية وإيجاد الحلول الوقائية لحماية دور الشركات في الاقتصاد، في ظل مخاوف من القرصنة التي تهدد شبكات الأعمال والنسيج الاقتصادي بصفة عامة.

وأضاف أن العالم أنفق على خدمات ومنتجات الأمن السيبراني نحو 152 مليار دولار خلال عام 2020، في حين أنه من المرجح أن يرتفع الإنفاق بنسبة 30 في المئة ليصل إلى 208 مليار دولار بحلول عام 2023، في موازاة ارتفاع الطلب على التكنولوجيا في العالم.

من جهته، أوضح الرئيس التنفيذي لصندوق الريادة الأردني المهندس ليث القاسم، أن الصندوق يهدف لإنشاء قطاعات اقتصادية جديدة تستخر المواهب الإبداعية والتقنية لرواد الأعمال الأردنيين والفرق الإدارية لخدمة أسواق التصدير.

وتأتي هذه الشراكة من جانب شركة زين الأردن استكمالاً لدور منصتها للإبداع في دعم ريادي الأعمال والشركات الناشئة.

يذكر أن شركة زين تمتلك مركزاً إقليمي لتخزين البيانات والمعلومات والتعافي من الكوارث. وكان الأردن قد حصل خلال العام 2019 على شهادة ثقة المناخ الأعمال الأردني من شركة مايكروسوفت ما يؤكد على جاهزية معظم الشركات المحلية للاحتضان الكفاءة الاصطناعية بفضل جهود الحكومة في تطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية. وأشار تقرير مايكروسوفت إلى أن 62 في المئة من الشركات الأردنية ترى أن الذكاء الاصطناعي مرتبط بمستوى الرؤساء التنفيذيين، وأن 48 في المئة من مدراء الشركات يبحثون عن الفرص لدمج الذكاء الاصطناعي مع أعمالهم.

ومركزت الدراسة على 7 قطاعات رئيسية يمكن أن يستفيد منها الأردن،

عمان - وقّعت جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات "إنجاج"، وثيقة مشروع لإنشاء وإدارة أول حاضنة أعمال للشركات الناشئة في مجال الأمن السيبراني.

وتأتي هذه الخطوة في إطار مخاوف القرصنة التي باتت تهدد أداء الشركات وبالتالي تشكل خطراً على بنيتها الاقتصادية ودورها في التنمية ما دفع لاتخاذ تمسح نحو تقوية أدائها السيبراني لحمايتها.

وأوضحت الجمعية في بيان صحفي الأحد، أنها تعززت تنفيذ المشروع الذي فازت به مع الصندوق الأردني للريادة، بالشراكة مع شركة زين الأردن وعدد من الجهات المختصة في الأمن السيبراني وريادة الأعمال.



نضال البيطار

الحاضنة ستقوى أداء الشركات في مجال الأمن السيبراني

وقال الرئيس التنفيذي للجمعية المهندس نضال البيطار، إن الحاضنة ستعمل على تقوية أداء تلك الشركات في مجال الأمن السيبراني لمدة عامين، لتكثيفها من إيجاد حلول لخدمات مستقبلية وليس لخدمات مشبعة في هذا المجال.

وأشار إلى أن الدور الأساسي للحاضنة سيكون بالتركيز على إيجاد الحلول الوقائية والرداعة للهجمات السيبرانية، من خلال دعم وتأهيل 15 شركة ناشئة تعمل على منتجات وحلول إبداعية مبتكرة في مجال الأمن السيبراني.

## مصرف سوريا المركزي يوسع قاعدة تمويل منخفضي الدخل

كما أضاف أن القانون سيدعم المراكز المالية ويشجع إمكانية زيادة عددها بمختلف المحافظات لتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية وفق السياسة العامة للدولة، مؤكداً أن هذا القانون يمثل الإطار القانوني والتنظيمي الموحد الذي تنضوي تحته جميع المصارف المذكورة.

وأشار إلى أن القانون في الوقت ذاته يدعم استقطاب هذه الجمعيات والمؤسسات الخاصة من خلال تقديم طلب ترخيص لإحداث مصرف للتمويل الأصغر إلى مجلس النقد والتسليف لدعم قيامها بمتنشاط مرخص تحت مظلة رقابة المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف حسب الأصول.

وأوضح ديب أن القانون رفع الحد الأدنى لرأس المال لمصرف التمويل الأصغر إلى 5 مليارات ليرة وسمح له بتكوين مركز قطع في حال وجود اكتتابات براس المال بالقطع الأجنبي لدعم رأس المال المصرف من دون السماح باستخدام القطع الأجنبي في أنشطتها التشغيلية بما يتوافق مع طبيعة عملها والشرائح المستهدفة، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي من شأنها تقوية المركز المالي للمصرف ولأسيما خلال سنوات التأسيس.

ولفت إلى أنه تم حظر مساهمة الجهات العامة في تأسيس هذا النوع من المصارف استناداً إلى المبررات المتعلقة بكون المساهمة في الشركات ليست من طبيعة نشاط هذه الجهات.

ويجمع خبراء على أن العام 2020 كان صعباً على العالم بشكل عام، ولكن في سوريا، هذا البلد الذي يعاني من حرب طويلة الأمد، كانت الصعوبات أكثر وضوحاً على المستويين الصحي والاقتصادي.

كما أضاف أن القانون سيدعم المراكز المالية ويشجع إمكانية زيادة عددها بمختلف المحافظات لتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية وفق السياسة العامة للدولة، مؤكداً أن هذا القانون يمثل الإطار القانوني والتنظيمي الموحد الذي تنضوي تحته جميع المصارف المذكورة.

وأشار إلى أن القانون في الوقت ذاته يدعم استقطاب هذه الجمعيات والمؤسسات الخاصة من خلال تقديم طلب ترخيص لإحداث مصرف للتمويل الأصغر إلى مجلس النقد والتسليف لدعم قيامها بمتنشاط مرخص تحت مظلة رقابة المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف حسب الأصول.

وأوضح ديب أن القانون رفع الحد الأدنى لرأس المال لمصرف التمويل الأصغر إلى 5 مليارات ليرة وسمح له بتكوين مركز قطع في حال وجود اكتتابات براس المال بالقطع الأجنبي لدعم رأس المال المصرف من دون السماح باستخدام القطع الأجنبي في أنشطتها التشغيلية بما يتوافق مع طبيعة عملها والشرائح المستهدفة، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي من شأنها تقوية المركز المالي للمصرف ولأسيما خلال سنوات التأسيس.

ولفت إلى أنه تم حظر مساهمة الجهات العامة في تأسيس هذا النوع من المصارف استناداً إلى المبررات المتعلقة بكون المساهمة في الشركات ليست من طبيعة نشاط هذه الجهات.

ويجمع خبراء على أن العام 2020 كان صعباً على العالم بشكل عام، ولكن في سوريا، هذا البلد الذي يعاني من حرب طويلة الأمد، كانت الصعوبات أكثر وضوحاً على المستويين الصحي والاقتصادي.

دمشق - وسع مصرف سوريا المركزي قاعدة تمويل ذوي الدخل المحدود في محاولة لتحقيق نفاذ مالي أكبر وأشمل واستيعاب المواطنين الراغبين في إطلاق مشاريع اقتصادية صغيرة وذلك عبر تأمين قروض لهم.

وأكد مصرف سوريا المركزي أن قانون إحداث مصارف التمويل الأصغر الصادر الأحد يهدف إلى تحقيق النفاذ المالي الأكبر شريحة ممكنة من ذوي الدخل المنخفض أو معدومي الدخل.

وأوضح أن القانون يهدف أيضاً إلى استيعاب الراغبين في ممارسة نشاط اقتصادي ولا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية لتأمين دخل إضافي لهم وخلق فرص عمل جديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ونسبت وكالة الأنباء السورية (سانا) لرئيس قسم الترخيص والتسجيل في مفوضية الحكومة لدى المصارف بمصرف سوريا المركزي راني ديب قوله إن "القانون سيحدث نقلة نوعية في تطوير عمل مؤسسات مصارف التمويل الأصغر".



مشاريع تحتاج إلى الدعم